دور السياسة الجبائية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة 2000–2014

د.عبد الكريم مسعودي
أستاذ محاضر "ب" – جامعة أدرار
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
Messaoudi172009@gmail.com

د. محمد بوقناديل
أستاذ محاضر"أ"– المركز الجامعي عين تيموشنت
مخبر مجموعة البحث في المالية العامة
Mohammed.bouknadil@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري خاصة بعدما حضي هذا القطاع باهتمام كبير ضمن توجهات السياسة العامة للدولة بداية من سنة 2000م، نظراً لدوره التنموي من أجل الخروج من تبعية المحروقات، وتتجلى أهميته من خلال المبالغ المالية المخصصة لتمويله وترقيته بالإضافة إلى الإصلاحات المتعاقبة لقوانين الاستثمار بما يتماشى والأوضاع السائدة، كما مُنحت عدة امتيازات وتسهيلات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل وأنشأت عدة هيئات لتمويلها ومرافقتها واستفادتها من مختلف الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية، والذي يُعد المحور الأساسي لورقتنا البحثية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الامتيازات الجبائية، هيئات دعم الاستثمار.

التصنيف JEL: Q54، O4،C1.

Abstract :

This paper aims to highlight the role of small and medium enterprises in the Algerian economy, especially after their sector has witnessed great attention amongst the overall political orientations of

the government since 2000, due to its developmental role in order to free the economy from the dependence on hydrocarbons. Its importance is reflected in the funds allocated for its financing and promotion, in addition to the successive reforms of investment laws that are consistent with the prevailing conditions. In addition to that, many privileges and facilities have been granted to small and medium enterprises, that even several agencies have been established to finance such enterprises, accompany them and enable them to benefit from various tax and semi-tax exemptions, which is the main axis of this research paper.
Key words: small and medium enterprises, tax privileges, investment-supporting agencies.
Classification JEL: Q54 ،O4،.C1

المقدمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً فعالاً في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعداداً وأكثرها مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وذلك كونها لا تتطلب أموال ضخمة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ولها مردود ايجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمارات وتعظيم القيمة المضافة بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية، وبالنظر للأهمية البالغة التي تكتسيها هذه المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي من زيادة في النمو الاقتصادي وخلق الثروة وغيرها من المزايا؛ فقد ركزت الكثير من دول العالم على إعطاء أولوية الاستثمار في هذه المؤسسات وتشجيعه والبحث عن سُبل تمكينها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظراً للمكانة التي تحتلها في هذا الجانب

فهي تمثل المصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية.

وباعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المسارات التنموية البديلة عن قطاع المحروقات الذي طالما توقفت عليه كل المخططات التنموية ولمدة طويلة، وهذا ما يُشكل أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري باعتبار أن النفط ثروة ناضبة قابلة للنفاذ من جهة، و من جهة أخرى عدم استقرار سعرها في الأسواق العالمية فأي اختلال في مستوى الأسعار يؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي مثلما حدث عدة مرات عندما تراجت عوائده؛ لذلك أولت الجزائر اهتماماً بالغاً بالاستثمار الخاص بعد أن كان هامشياً، حيث يُعد قانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منعرجاً حاسماً في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

من خلال هذه الورقة البحثية سيتم إبراز أهم جهود الدولة الجزائرية في توفير البيئة المؤسساتية والقانونية لإنشاء هذه المؤسسات وآليات دعمها خاصة من الناحية المالية والجبائية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري.

-**مشكلة الدراسة:** من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الامتيازات الجبائية في تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-**فرضية الدراسة:** وفقا للتساؤل الرئيسي لهذه الدراسة يمكن أن نصيغ الفرضية الرئيسية كالآتي:

تلعب الامتيازات الجبائية دوراً هاماً في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-**أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني، مع تبيان دور السياسة الجبائية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

-**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الموضوع في معرفة مدى اسهام الامتيازات الجبائية المنتهجة من قبل الدولة في تشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانعكاسات ذلك على التنمية الاقتصادية.

-**منهجية الدراسة:** ستعتمد هذه الدراسة كلاً من الأسلوبين الوصفي والتحليلي، من خلال التطرق للمحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثالث: دور السياسة الجبائية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولاً: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الصعب إيجاد تعريف متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا باختلاف وجهة وآراء الباحثين ومعايير التصنيف المعتمدة والمختلفة من دولة إلى أخرى، ويمكن أن نوجز أهم التعاريف فيما يلي:

I- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

I-1- تعريف البنك الدولي :

ميّز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة

أنواع:[1]

– المؤسسة المصغرة: " وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية ".

– المؤسسة الصغيرة: " وهي التي تضم أقل من 50 موظفاً، وتبلغ أصولها أقل من 03 مليون دولار أمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية ".

– المؤسسة المتوسطة: " يبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي، ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية ".

I–2–تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

" هي تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد يتحمل كامل المسؤولية فيها، ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10 و 50 عامل".[2]

I–3– تعريف التشريع الجزائري:

أما في الجزائر فلم يكن لها تعريف واضح و دقيق إلا بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01–18 سنة 2001 ، إذ عرّفها على أنها:" مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية "، وفقا لما يلي: [3]

1– خلف عثمان، و**اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص11.

2– أحمد صالح الهزايمة، علي الشرفات، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن–حالة دراسية**، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم 22، العدد 89، 2016، ص236.

3– المواد رقم:5،6،7، القانون رقم 01–18، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية رقم 77.

* المؤسسة المتوسطة، هي:" مؤسسة تُشغل ما بين 50 و250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون ومليارى 02 دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار".

* المؤسسة الصغيرة، هي:" التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار ".

* المؤسسة المصغرة، هي: " التي تشغل من عامل 01 إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار ".

الجدول رقم (01): ملخص تصنيف المؤسّسات حسب القانون التوجيهي

	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسّسة المصغرة	من01 إلى 09	20	10
المؤسّسة الصغيرة	من 10 إلى 49	200	100
المؤسّسة المتوسطة	من 50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: المواد 5-6-7، القانون 01-18، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، الجريدة الرسمية، العدد77.

I I- مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مزايا تختلف عن غيرها من المؤسسات أهمها:[1]

- إنخفاض حجم رأسمالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، الأمر الذي ينسجم مع رغبة بعض المستثمرين الذين يملكون مدخرات قليلة

1- ناجي بن حسين، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، المجلد 02، العدد02، 2004، 90-91.

ويرغبون في الإشراف المباشر على إستثماراتهم دون اللجوء إلى المشاركة مع آخرين.

- انخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين والاحتفاظ بالإنتاج لمدة طويلة غير أن هذا قد يخلف مشكلة وهي عدم الاستفادة من وفورات الإنتاج بأحجام كبيرة.
- الملكية الفردية أو العائلية، فكلما كان رأس المال منخفضاً ، كلما كان بإمكان الشخص إمتلاك مشروع يتماشى وقدراته ومهاراته التنظيمية والإدارية.
- القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتجة عن تعدد المؤسسات الصغيرة المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية متكاملة.
- اعتمادها بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل النمو.
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة، وذلك من خلال قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبياً، وسهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع.

- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام.[1]

III- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

الجدول رقم:02 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مؤسسات عمومية	778	778	788	778	874	739
مؤسسات خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806
مؤسسات حرفية	64467	71523	79850	86732	96072	106222
المجموع	245138	252194	288587	312959	342788	376767
البيان	2007	2008	2009	20010	2011	2012
مؤسسات عمومية	666	626	591	557	572	557
مؤسسات خاصة	293946	392013	455398	482892	511856	550511
مؤسسات حرفية	116347	126887	131505	135623	146881	160764
المجموع	410959	519526	587494	619072	659309	711832
البيان	2013	2014	2015	2016		
مؤسسات عمومية	557	542	532	390		
مؤسسات خاصة	601583	656949	716895	779996		
مؤسسات حرفية	175676	194562	217142	235242		
المجموع	777816	852053	934569	1022621		

Source : Bulletin d'information statistique, Ministère de l'Industrie et des Mines en Algérie

مرّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل تزامنت مع الأوضاع الاقتصادية السائدة والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق أين تراجع دور الدولة، مما رافقه عدة إصلاحات في شتى المجالات و التي كانت سبباً في نمو هذه المؤسسات،منها إنشاء

1- بن عنتر عبد الرحمان، بلوناس عبد الله، مقال منشور **بمجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 14، العدد 01، 2012، ص: 120.

وزارة منتدبة مكلفة بالقطاع لتتحول فيما بعد إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993، بالإضافة إلى صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 الموافق لـ27 رمضان 1422هـ، والذي يُعد نقطة انعطاف لهذه المؤسسات إذ يتضمن كل التدابير التي تخص سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسة الدولة لدعمها ومساعدتها، كما نص كذلك على إنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في مادته 14، والذي تم إنشاؤه سنة 2002 تحت اسم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-372، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.

كل هذه التدابير والإجراءات كانت سبباً في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ذات الطابع الخاص، حيت انتقلت من 179893 مؤسسة خاصة ما يعادل 73,38% و64467 مؤسسة حرفية ما يعادل نسبة 26,3% سنة 2001 إلى 779996مؤسسة خاصة، و235242 مؤسسة حرفية مشكلة في مجموعها 96,96% سنة 2016، وبهذا تكون قد سجلت 600103 مؤسسة إضافية أكثر من ثلاثة أضعاف.

الشيء الملاحظ من الجدول كذلك أن معدل النمو عرف قفزة من سنة 2007 إلى سنة 2008 لم تشاهد من قبل بنسبة 33,36% ، حيث انتقل من 293946 مؤسسة إلى 392013 مؤسسة نظراً لدمج المهن الحرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الثاني من سنة

2008[1]، كما كان لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، والذي كان سبباً في انطلاق البرامج التنموية للاستثمارات العمومية دور كبير في هذا الارتفاع، وإذا ما قورن نمو هذه المؤسسات حسب نوع النشاط نجد في مقدمتها قطاع الخدمات ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية، في المقابل نلاحظ تراجع في عدد المؤسسات العمومية من 778 إلى390 خلال الفترة محل الدراسة أي من 0,13% إلى 0,04%سنة 2016 نظراً لخوصصة القطاع العام، وقد قدرت وتيرة إنشاء المؤسسات بمعدل 24000 مؤسسة خلال الفترة 1999-2008.

ثانياً: الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نظراً للتطور الكبير الذي عرفته هذه المؤسسات والاهتمام الذي حظيت به من قبل السلطات العمومية أصبحت تؤدي دوراً هاماً وحيوياً في المجال الإقتصادي والاجتماعي من خلال توفيرها لمناصب الشغل، مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وفي التجارة الخارجية، وخلق القيمة المضافة.

I- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل :

ساهمت هذه المؤسسات إلى حد بعيد في امتصاص معدلات البطالة منذ مطلع سنوات 2000، و خاصة المؤسسات التي توظف بين عامل و 9 عمال، كما أشار إليه التقرير النهائي الخاص بالإحصاء

1- يمينة بن ديبة، **دراسة تقييمية للبرامج الاستثمارية العامة وأثرها على منظومة المؤسسات والصغيرة والمتوسطة وتركيبها القطاعي ونمو قيمها المضافة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي وتزايد قدراتها التوظيفية للعمالة**، ورقة بحثية مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بجامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص:07

الاقتصادي في الجزائر لسنة 2011؛ حيث بلغت نسبة التشغيل بها 97,8% موزعة على 914106 مؤسسة من أصل 934250 مؤسسة في مقدمتها قطاع الخدمات بنسبة 90,8%، أي أن باقي المؤسسات تتكفل سوى بنسبة 2,2% فقط [1].

الجدول رقم:03 تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة وفي الجزائر خلال الفترة 2003-2016.

البيان		2003	2004	2005	2006	2007
مؤسسات عمومية		74763	71826	76283	61661	57146
مؤسسات خاصة	الأجراء	550386	592758	642987	708136	771037
	أرباب المؤسسات			245842	269806	293946
البيان		2008	2009	2010	2011	2012
مؤسسات عمومية		52782	51635	48656	48086	47375
مؤسسات خاصة	الأجراء	841060	908046	958515	1017374	1089467
	أرباب المؤسسات	392013	455398	618505	658737	711275

البيان		2013	2014	2015	2016
مؤسسات عمومية		48256	46567	43727	29024
مؤسسات خاصة	الأجراء	1176377	1259154	1393256	1489443
	أرباب المؤسسات	777259	851511	943037	1022231

Source: Bulletin d'information statistique , Ministère de l'Industrie et des Mines en Algérie

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل بارزة من المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول، حيث ارتفعت من 625149 منصب عمل سنة 2003 إلى 2540698 سنة 2015 تضاعفت بأكثر من 4 مرات خلال الفترة، و كانت نسبة الاستقطاب كبيرة في القطاع الخاص تفوق 93%، و نواجه العكس في القطاع

1-Office National des Statistiques, **Résultats définitifs du Premier Recensement Economique en Algérie,** Collections Statistiques N° 172, 2012,p :13,17.

الخاص فهي لا تتعدي 7.%؛ إذ تشير هذه الأرقام إلى الانعكاسات الايجابية لبرامج الاستثمارات العمومية، وذلك من حيث تهيئة البيئة لممارسة الأعمال الاقتصادية وتوفير الدعم في بعض المجالات، إضافة إلى مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الاستثمارية في مجال الموارد البشرية، من خلال محاولة دمج حاملي الشهادات الجامعية في شتى مجالات التوظيف لدى المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية[1]، و يرجع السبب كذلك إلى استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقنيات مكثفة للعمل نسبياً من جهة، ومن جهة أخرى النمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية[2].

أما فيما يتعلق بالوساطة المالية، يؤكد صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)، أنه بالرغم من العراقيل الخارجية المتعلقة بالممارسات المصرفية ، إلا أنه تمت معالجة 249 ملف ضمان، مع نهاية شهر جويلية 2008 ، بمبلغ إجمالي قدره 7,7 مليار دينار جزائري مقابل مبلغ إجمالي قدره 21 مليار دينار جزائري من القروض المصرفية التي تم التقدم بطلبها، و ذلك بخلق 16450 منصب شغل، كما منح صندوق ضمان القروض للاستثمارات المؤسسات

1- بوهزة محمد، **أثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2014**، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بجامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص:12.

2- بوزيد عصام، **التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2009-2010، ص: 107.

الصغيرة و المتوسطة ، مع نهاية شهر جوان2008 ، 91 ضمان بمبلغ إجمالي قدره 1,2مليار دينار جزائري مقابل مبلغ إجمالي قدره 2,5 مليار دينار جزائري من القروض المصرفية التي تم التقدم بطلبها، و ذلك بخلق 1568منصب شغل.[1]

II-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

إن تركيبة الناتج المحلي الإجمالي هي إحدى مقاييس درجة التنويع الاقتصاد، إلا أن الشيء الملاحظ في مختلف الدول النفطية هو سيطرة القطاع النفطي في تركيبته، و بالتالي فزيادة هذه الأهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي.[2]

كما أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين، فخلال فترة السبعينيات ساهمت العوائد البترولية المرتفعة من زيادة حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر نتيجة زيادة حجم الإستثمارات المنفذة خلال تلك الفترة في ظل المخططات التنموية المتعاقبة، إلا أنه و في سنوات الثمانينات شهد الناتج الداخلي الخام تراجعاً محسوسا نتيجة للأزمة النفطية العكسية سنة 1986 حيث بلغت نسبة مساهمته 14,88% و هو ما أثر سلباً على حجم المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات، إلا أن تطبيق الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الوطني سنوات التسعينات حفزت معدل النمو الاقتصادي خاصة من خلال مساهمة القطاعات الإقتصادية، حيث بدأت معدلات النمو الإقتصادي في تسجيل نتائج إيجابية بدء من سنة

1- تقرير الجمهورية الجزائرية حول "**حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**"، نوفمبر 2008، ص:242 .

2- سهام حسين البصام، "**مخاطر وإشكالية انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق**"، مقال منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص:10

1995 [1] ، وقد ساهم القطاع الخاص بنسبة 53,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 1998، وكانت مساهمة المؤسسات الخاصة بالدرجة الأولى وبالخصوص قطاع الزراعة 99,7%، التجارة 96,9% والخدمات98,5% ، كما حقق القطاع الخاص مبلغ 1178 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 53,6% والقطاع العمومي 1019,8 مليار دينار جزائري أي 46,4% بداية سنة 1998.[2]

الجدول رقم:04 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في PIB خلال الفترة 2001-2015. الوحدة (10)9دج

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤسسات عمومية	481,5	505	550,6	598,6	651	704,05	749,86	760,92
مؤسسات خاصة	1560,2	1679	1884,2	2146,7	2364,5	2740,06	3153,77	3574,07
المجموع	2041,7	2184,1	2334,8	2745,4	3015,5	3444,11	3903,63	4334,99
البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
مؤسسات عمومية	816,80	827,53	923,34	793,38	893,24	1187,93	1313,36	
مؤسسات خاصة	4162,02	4681,68	5137,46	5813,02	5813,02	7338,65	7924,51	
المجموع	4978.82	5509.21	6060.8	6606.4	6706.26	8526.58	9237.87	

Source : Bulletin d'information statistique, Ministère de l'Industrie et des Mines en Algérie

توضح نتائج الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام في ارتفاع، حيث انتقلت من 3153,77 مليار دج سنة 2001 إلى 7924,51 مليار دج سنة 2015، و نفس الشيء بالنسبة للمؤسسات العمومية حيث ارتفعت من 749,86 مليار دج إلى 1313,36 مليار دج، كل هذه المعطيات توحي بتوجه السلطات العمومية للنهوض بالقطاع ضمن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية أواخر

1- أوبختي نصيرة، كامش محمد، "**أثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية-**"، ورقة بحثية مقدمة في فعاليات اليوم الدراسي حول فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول، ملحقة مغنية، جامعة تلمسان، يوم 19 أفريل 2016، ص:96-97.

2- Rapport national sur, " **Pour Une Politique De Développement De La PME En Algeri**e "de CNES, juin 2002, p : 18.

الثمانينات من أجل التنويع في الاقتصاد الوطني والخروج من تبعية المحروقات، خاصة بعدما أكدت جميع الأزمات النفطية المتعاقبة على حساسية و هشاشة الاقتصاد الجزائري و تبعيته للعوائد النفطية.

III- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

لقد كانت المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل سنة 1990 حوالي 40% من إجمالي القيمة المضافة، وقد ساهمت بنسبة 80% تقريباً في القيمة المضافة في نشاطات الخدمات و65% في القيمة المضافة للقطاع التجاري، ولم تحقق في سنة 1990 سوى 20% من القيمة المضافة الصناعية خارج المحروقات و20% من القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية، وقد بلغت القيمة المضافة التي حققها القطاع العمومي 617,4 مليار دينار جزائري سنة 1994 وهي تمثل نسبة 53,5% من القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، بينما قاربت القيمة التي حققها القطاع الخاص 538,1 مليار دينار جزائري[1]، وانتقلت من 3406,94 مليار دج سنة 2007 إلى 8491 مليار دج سنة 2015 و هناك زيادة متواصلة في كافة قطاعات النشاط خاصة قطاع التجارة الزراعة، البناء والأشغال العمومية، إلا أن مساهمة القطاع الخاص كانت كبيرة من القطاع العام باستثناء قطاع النقل و المواصلات و البناء والأشغال العمومية اللذان كانت مساهمة القطاع العام بهما مرتفعة نوعاً ما، و تعد صناعة الجلد آخر مساهمة في القيمة المضافة فلم تتعدى 2,78 مليار دج خلال فترة الدراسة، وهذا كما هو مبين في الجدول التالي:

1- Rapport national sur, " **Pour Une Politique De Développement De La PME En Algerie " de CNES**, juin 2002 ,p :18.

الجدول رقم 05: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2007-2015. الوحدة (10)9دج

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	704,19	711,75	926,37	1015,19	1173,71	1421,69	1627,67	1771,49	1936,37
البناء و الأشغال العمومية	732,71	869,99	1000,05	1071,75	1262,59	1411,15	1562,1	1562,1	1850,76
النقل و المواصلات	830,07	863,57	914,36	988,03	1049,77	1095,27	1443,12	1443,12	1660,75
خدمات المؤسسات	71,71	84,04	98,58	122,37	137,59	154,37	172,47	172,47	214,52
الفندقة و المطاعم	80,75	91,18	105,45	114,39	121,43	138,94	174,1	174,1	212,78
الصناعة الغذائية	152,13	164,16	187,55	197,53	231,85	266,13	285,48	330,69	353,71
صناعة الجلد	2,38	2,53	2,55	2,59	2,60	2,66	2,65	2,65	2,78
التجارة و التوزيع	833	1003,2	1161,62	1279,5	1444,63	1651,55	1870,6	1870,6	2259,33
المجموع	3406,94	3790.42	4396.53	4791.35	5424.17	6141.76	7138.19	7327.22	8491

Source : Bulletin d'information statistique, Ministère de l'Industrie et des Mines en Algérie.

ثالثاً: دور السياسة الجبائية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد باشرت الجزائر عدة إصلاحات والتي كانت حتمية أواخر الثمانينات بعدما تراجع سعر برميل النفط في السوق العالمية مما كان سببا في حدوث أزمة اقتصادية خانقة، نتج عنها حل أهم المؤسسات العمومية واستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر، كما أكد قانون النقد و القرض على حرية الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمن سلسلة الإصلاحات كذلك صدور قانون ترقية الاستثمار 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الذي منح عدة امتيازات للقطاع الخاص أهمها ضرورة تدخل الدولة في منح تخفيضات جبائية لدعم المؤسسات و إنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمارات، و تم إنشاء بعد ذلك عدة هيئات لدعم الاستثمار الخاص" الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI "، الصندوق الوطني للتأمن على البطالة CNAC ، الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM"، و التي تسعى إلى تشجيع و دعم الاستثمار من خلال مجموعة من الحوافز خاصة الجبائية منها التي تكفلها قوانين الاستثمار أو القوانين الجبائية و المالية السنوية.

I- تعريف التحفيز الجبائي:

يمُكن تعريف التحفيز الجبائي على أنه: " تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات، الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس، فهو يمثل مساعدات مالية مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين، والذين يلتزمون بمعايير وشروط معينة يحددها المُشرع وهي عامة تتمحور حول طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد"[1]، و يقصد بها أنها إجراء تقوم به الدولة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد، أو توجيههم للاستثمار في مجالات أو مناطق مستهدفة يساعد على تحقيق أهداف الدولة كالأخذ بضريبة معينة أو تحديد مستوى أسعارها أو عن طريق منح إعفاءات دائمة و مؤقتة هدفها زيادة الاستثمار.

II- التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع المؤسسات المتوسطة و الصغير في إطار الأنظمة الخاصة :

من أجل تشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بها؛ تم خلق هيئات لدعمها منها: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة

1- محمد بودالي، فؤاد أوشاش، **فعالية سياسة التحفيز الضريبي في تنمية المشاريع المقاولاتية دراسة مقارنة"**، مقال منشور بمجلة مجاميع المعرفة مجلة محكمة صادرة عن المركز الجامعي تندوف، أكتوبر 2017، ص: 146

الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، والتي من خلالها يُمكن للمُستثمر الاستفادة من امتيازات، زيادة عن امتيازات النظام العام وامتيازات أخرى تكفلها القوانين الخاصة ذات الطابع الجبائي من خلال هذه الأجهزة.

II-1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

هي هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1996 من أجل منح الدعم و المرافقة للشباب أصحاب المشاريع و متابعتها، قامت الوكالة بتمويل 367980 مشروع إلى غاية ديسمبر 2016، مما سمح بتوفير 878264 منصب شغل، كما قدرت تكلفة التمويل الإجمالية 1156,67 مليار دج، ومن بين الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

*تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، و تقدر ب 10 سنوات إذا كانت في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب وتمدد مدة الإعفاء إلى 06 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، حيث تحدد قائمتها عن طريق التنظيم وتمتد فترة الإعفاء هذه بسنتين 02 عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.[1]

1- المادة 138 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.**

*تستفيد النشاطات التي يمُارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، ترفع إلى 06 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة في مناطق يجب ترقيتها، وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

*تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، ترفع إلى 06 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة في منطقة يجب ترقيتها[1]، وتمتد فترة الإعفاء هذه بسنتين 02 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة، و تمدد مدة الإعفاء إلى 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.[2]

*تستفيد من إعفاء لمدة 03 سنوات من الرسم على النشاط المهني وتمدد إلى ست 06 سنوات إذا كان الاستثمار في منطقة نائية جبلية.

*تستفيد من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات التجهيزات

1- مليكاوي مولود، **الإنفاق الضريبي في الجزائر بين آفاق التحريض الإستثماري وتحديات التهرب الضريبي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص:148.

2- المادة 138 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، معدلة بموجب المواد 13 من قانون مالية لسنة 1995 و12 من قانون مالية لسنة 1996 و11 و12 و13 من قانون مالية 1997 و9 من قانون مالية لسنة 2001 و06 من قانون المالية لسنة 2008 و07 من قانون مالية لسنة 2010 و10 من قانون مالية لسنة 2011 و05 من قانون مالية تكميلي لسنة 2011، و4 من قانون مالية تكميلي لسنة 2014.

والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع عندما تقوم بها مؤسسات تمارس أنشطة أنجزها المستثمرون الخاضعون لهذا الرسم المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.[1]

*تعفى من رسم نقل الملكية المنصوص عليه في المادة 252 من هذا القانون الاقتناءات العقارية التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، قصد إنشاء نشاطات صناعية.[2]

*الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة.

II-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل الوكالة بالمستثمرين الوطنين والأجانب وتمكينهم من تنفيذ المشاريع وضمان ترقية الاستثمار من خلال ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، تسهيل إنشاء

1- المادة 42-4 من **قانون الرسم على رقم الأعمال**، المعدلة بموجب المواد 22 من قانون مالية لسنة 2014، والمادة 36 من قانون المالية لسنة 2015.

2- المادة 258 من **قانون التسجيل**، المعدلة بموجب المواد 59 ،60 من قانون المالية لسنة 1986، 44 من قانون المالية لسنة 1991، 51 من قانون المالية لسنة 1994 و35 من قانون المالية لسنة 1995، 36 من قانون المالية لسنة 1997،32 من قانون المالية لسنة 1999، و26 من قانون المالية لسنة 2000 و08 من قانون مالية تكميلي لسنة 2011.

المشاريع الاستثمارية[1]، تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)، كونها لم تصبوا للأهداف التي أنشأت من أجلها، وتشمل الإعفاءات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على:[2]

- إعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لكل العقارات المخصصة لانجاز الاستثمار.
- تطبيق حقوق التسجيل بمعدل مخفض يصل إلى اثنان بآلف بالنسبة لعقود التأسيس والزيادة في رأس المال.
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لكل السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت المستوردة أو مقتناة محليا.
- الإعفاء من الحقوق الجمروكية على كل السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ بداية النشاط من ضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، لمدة 03 سنوات على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار.

1- حورية بلطرش، **تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثره على الإبداع و التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة الاقتصاد الجزائري والإيطالي**، ورقة بحثية مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بجامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص:09,

2- اسحاق خديجة، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية عامة، 2011-2012، ص:86

II-3-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1994 بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لحماية العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، كما يقوم الصندوق بمساعدة الشباب البطال الذي يزيد سنه عن 35 سنة من خلال منح قروض مالية للمؤسسات المصغرة ومساعدتهم في إنشاء مناصب عملهم، وقد قام هذا الجهاز بتمويل 138716 مشروع إلى غاية سنة 2016، بغلاف مالي قدره 449,8 مليار دج.

تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات الرسم العقاري لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وتمتد فترة الإعفاء هذه ب سنتين 02 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة، وتستفيد من إعفاء لمدة 03 سنوات من الرسم على النشاط المهني وتمدد إلى ست 06 سنوات إذا كان الاستثمار في منطقة نائية جبلية.

II-4-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تُمثل آلية جديدة أنشأت سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 لترقية الشغل الذاتي، تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي وخاصة لدى فئة الإناث وتنمية روح

المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي، قدرت تكلفة التمويل للمشاريع المصغرة 48,8 مليار دج إلى غاية نهاية سنة 2016، و تمكنت من خلق 1177619 منصب شغل، و تتضمن الامتيازات التي تقدمها الوكالة فيما يلي:

- ✓ تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وترفع إلى 06 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة في منطقة يجب ترقيتها، وتقدر بـ 10 سنوات إذا كانت في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير المناطق الجنوب.
- ✓ تعفى من الرسم العقاري البنايات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ انجازها، وترفع إلى 06 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة في منطقة يجب ترقيتها، وإلى 10 سنوات إذا كانت في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير المناطق الجنوب[1].
- ✓ تستفيد من إعفاء لمدة 03 سنوات من الرسم على النشاط المهني وتمدد إلى ست 06 سنوات إذا كان الاستثمار في منطقة نائية جبلية.

1- المادة 252 من **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.**

- ✓ تستفيد من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع عندما تقوم بها مؤسسات تمارس أنشطة أنجزها المستثمرون الخاضعون لهذا الرسم المؤهلون للاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.[1]

الشكل رقم 01: تطور حجم الإعفاءات الجبائية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014

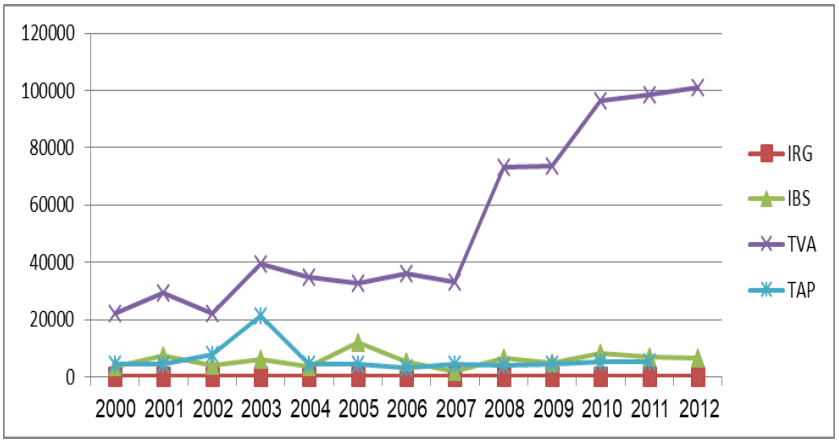

Source : Ministère des Finances, Direction générale des impôts.

يوضح الشكل ارتفاع في حجم الإعفاءات الموجهة لدعم الاستثمار الخاصة بالرسم على القيمة المضافة حيث ارتفعت من 22,3 مليار دج سنة 2000 إلى 101,025 مليار دج سنة 2012 و كانت نسبته إلى إجمالي المبالغ المحصلة تتراوح بين 11% و 23% خلال فترة الدراسة، و هذا راجع إلى خصوصية هذا النوع من الضرائب "

1- المادة 42-4 من **قانون الرسم على رقم الأعمال**، المعدلة بموجب المواد 22 من قانون مالية لسنة 2014، والمادة 36 من قانون المالية لسنة 2015.

ارتفاع حصيلتها و صعوبة التهرب منها "، أما الإعفاءات الأخرى عرفت كذلك ارتفاعاً لكن ضعيفاً حيث ارتفعت الضريبة على أرباح الشركات من 3,6 مليار دج سنة 2000 إلى 6,5 مليار دج سنة 2012، عرف أعلى إعفاء له سنة 2005 بمبلغ 12,16 مليار دج ، أما الرسم على النشاط المهني ارتفع من 4,48 مليار دج إلى 5,8 مليار دج خلال فترة الدراسة ، حيث عرف أعلى مستوياته سنة 2003 بملغ إجمالي 21,3 مليار دج بنسبة 44,4% من مبلغ الرسم المحصل، و تأتي الإعفاءات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي في آخر الترتيب فهي ضعيفة جداً إذ عرفت أعلى مستوياتها سنة 2001 بمبلغ 17 مليون دج، أما في باقي السنوات تراوحت بين 01 مليون و 12 مليون دج، فلم تتعدى 0.009% من المبلغ المحصل.

الخاتمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في شتى المجالات فلها مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي والقيمة المضافة والتشغيل وأصبحت تمثل الشكل الغالب للمؤسسات في العالم، وعلى هذا الأساس حظيت إستراتيجية ترقية هذه المؤسسات من قبل جميع الدول بما في ذلك الدول الصناعية باهتمام كبير، لكن يتجلى ذلك بصورة أوضح لدى الدول النامية كالجزائر مثلاً التي تعد من بين العديد من الدول الساعية لتحقيق النمو من خلال النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال العقدين الأخيرين لتمكينه من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد لما له من دور مهم في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني فأنشأت هيئات ومؤسسات خاصة تتكفل بالقطاع وكذلك إصلاح

القوانين الجبائية التي كرست عدة امتيازات و إعفاءات مست هيكل النظام الضريبي لتوجيه المستثمرين نحو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو ما كان سبباً في تنامي عددها و توفيرها لمناصب شغل هامة بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

رغم ذلك؛ إلا أنه وبمقارنة الجهود المبذولة من دعم مالي و مؤسساتي و مردوديتها تبقى دون المستوى المطلوب فمعظمها أعلن الإفلاس في وقت مبكر، و ليس هناك توازن بين المشاريع فأغلبها متعلقة بقطاع الخدمات و الأشغال العمومية؛ في حين هناك قطاعات لابد من ترقيتها كقطاع السياحة مثلا، كما أن مساهمتها في التجارة الخارجية لا تزال ضعيفة.

قائمة المراجع:

1- خلف عثمان، ولقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

2-أحمد صالح الهزايمة، علي الشرفات، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن-حالة دراسية، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد رقم 22، العدد 89، 2016.

3-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الموافق ل27 رمضان 1422 الجريدة الرسمية رقم 77.

4 - ناجي بن حسين، أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مقال منشور بمجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة، المجلد 02، العدد02، .2004

5- بن عنتر عبد الرحمان، بلوناس عبد الله، مقال منشور بمجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2012.

6 – يمينة بن ديبة، دراسة تقييمية للبرامج الاستثمارية العامة وأثرها على منظومة المؤسسات والصغيرة والمتوسطة وتركيبها القطاعي ونمو قيمها المضافة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي وتزايد قدراتها التوظيفية للعمالة، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بجامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

7- بوهزة محمد، أثر برامج الاستثمارات العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2014، الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بجامعة سطيف، يومي 11-12 مارس .2013

8- بوزيد عصام، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:دراسة حالة بنك البركة الجزائري" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2009-2010

9- تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008

10- سهام حسين البصام، مخاطر و إشكالية انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق مقال منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس و الثلاثون، 2013.

11- أوبختي نصيرة، كامش محمد، أثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية، ورقة بحثية مقدمة في فعاليات اليوم الدراسي حول فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول ملحقة مغنية،جامعة تلمسان، يوم 19 أفريل 2016.

12- محمد بودالي، فؤاد أوشاش، فعالية سياسة التحفيز الضريبي في تنمية المشاريع المقاولاتية دراسة مقارنة"،مقال منشور بمجلة مجاميع المعرفة مجلة محكمة صادرة عن المركز الجامعي تندوف، أكتوبر 2017

13- مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر بين آفاق التحريض الاستثماري وتحديات التهرب الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، .2010

14 – حورية بلطرش، تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأثره على الإبداع والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة الاقتصاد الجزائري والإيطالي، ورقة بحثية مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي:تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بجامعة سطيف، يومي 11-12 مارس .2013

15 – إسحاق خديجة، دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية عامة، 2011-2012.

16 – قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

17- قانون الضرائب على رقم الأعمال.

18 - Office National des Statistiques, Résultats définitifs du Premier Recensement Economique en Algérie, Collections Statistiques N° 172, 2012

19- Rapport national sur, Pour Une Politique De Développement De La PME En Algérie de CNES,